تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 في بيئة التأمين دراسة حالة: شركة الشرق العربي للتأمين

The Application of the International Financial Reporting Standard IFRS7 in an Insurance Environment: a Case Study of Arab Orient Insurance Company

ط.د مصطفى ميلودي[1]، أ.د مقدم عبيرات[2]

Miloudi Mustapha [1], Aburat Mokadam [2]

[1]مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، mus.miloudi@lagh-univ.dz

[2]مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، mok_aburt@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 14 /2020/09 تاريخ القبول:22 /2020/12 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان متطلبات الإفصاح للأدوات المالية التي أقرتها المرجعية المحاسبية الدولية من خلال استظهار معيار الإبلاغ المالي IFRS7، واستعراض أهم المقومات التي يبنى عليها الإفصاح عن الأدوات المالية، ومحاولة الاستدلال على ذلك ميدانيا من خلال دراسة حالة لشركة الشرق العربي للتأمين.

وكنتيجة فقد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية بما في ذلك المعيارIFRS7 والاقتداء بالتجربة الأردنية في هذا الخصوص.

كلمات مفتاحية: إفصاح، أدوات مالية، قيمة عادلة، شركات تأمين.

تصنيف JEL: M410, G11 .

Abstract:

This study aims to clarify the disclosure requirements for financial instruments approved by the international accounting reference. This is through revealing the Financial Reporting Standard IFRS7 and reviewing the most important components upon which disclosure of financial instruments is based, in addition to trying to infer this in the field through a case study of the Arab Orient Insurance Company.

As a result, our study recommends the necessity of the financial accounting system adaptation with the requirements of the international financial reporting standards (IFRS), including IFRS7, and learning from Jordan's experience in this subject

Keywords: disclosure; financial instruments; fair value; insurance companies.

Jel Classification Codes: G11, M410.

Résumé:

Cette étude ambitionne de montrer les exigences de divulgation d'informations sur les instruments financiers, approuvées par la référence comptable internationale en révélant la norme d'information financière IFRS7, tout en exposant et examinant les éléments les plus importants sur les quels la divulgation des instruments financiers est fondée, et en essayant de démontrer cela sur le terrain à travers une étude de cas de la compagnie Arabe Orient d'assurance.

En conséquence, notre étude recommande la nécessité d'adapter le système de comptabilité financière aux exigences des normes internationales d'information financière (IFRS), y compris IFRS7, et de tirer les leçons de l'expérience de la Jordanie dans ce domaine.

Mots-clés: divulgation; instruments financiers; juste valeur; compagnies d'assurance.

Codes de classification de Jel: :G11, M410.

المؤلف المرسل: مصطفى ميلودي، الإيميل: mus.miloudi@lagh-univ.dz

1. مقدمة:

للتأمين دور مهم في اقتصاديات الدول بالنظر لما يوفره من ثقة وحماية اقتصادية للعديد من المشاريع، ونظرا لهذه الأهمية فقد كان موضوع التأمين محل اهتمام الباحثين في المجال الاقتصادي عموما والمالي والمحاسبي على وجه خاص.

وإذا ما نظرنا للدور المزدوج المنوط بشركات التأمين، فهي تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها مقابل تحصيل مبالغ الأقساط، كما تسعى للبحث عن مواطن لاستثمار هذه الأقساط وتحقيق عوائد مالية. وتعتبر الأسواق المالية أحد الخيارات المتاحة أمام شركات التأمين لاستثمار فوائضها المالية من خلال شراء الأسهم والسندات والمشتقات المالية الأخرى، وبالتالي فقد أصبح هناك تأثير متزايد لتلك الاستثمارات على نتائج أعمالها ومركزها المالي، خاصة وأنّ نسبة الأموال المستثمرة قد تصل إلى 65% من إجمالي فوائضها المالية.

وعلى اعتبار أنّ الإفصاح يعتبر أداة الاتصال بين شركة التأمين ومحيطها الخارجي من خلال المعلومات التي تظهرها قوائمها المالية، والتي تعد أساسا لتقييم الأداء المالي والوضع المالي لشركات التأمين، وفهم أفضل عن طبيعة العمليات التي تقوم بها. لذلك فقد تأثر الإفصاح المحاسبي بمجموعة من المعايير التي تحدد مستواه وجودته ومن بين هذه المعايير معيار الإبلاغ المالي IFRS7 الأدوات المالية-الإفصاحات، والذي حدد متطلبات الإفصاح الواجب مراعاتها من قبل المؤسسات التي تتعامل في الأدوات المالية.

1.1 إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة حول:

- **ما هي أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها من قبل شركات التأمين عند الإفصاح عن الأدوات المالية وفقا للمرجعية المحاسبية الدولية؟**

وقد تفرع عن هذه الإشكالية الإشكالات الفرعية التالية:

- ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية التي أقرها معيار الإبلاغ المالي IFRS7؟
- ما هي مزايا تبني معيار الإبلاغ المالي IFRS7 في بيئة التأمين؟
- ما هي أهم الإفصاحات التي ضمنتها شركة الشرق العربي للتأمين فيما يخص الأدوات المالية؟
- ما هي مزايا تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 في بيئة التأمين الجزائرية ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن تبني الفرضيات التالية:

- تتمثل أهم متطلبات الإفصاح للأدوات المالية في تحديد نوع ودرجة المخاطر التي تصاحب التعامل بالأدوات المالية؛
- تزيد أهمية الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية في شركات التأمين مقارنة بغيرها من المؤسسات الصناعية والتجارية؛
- تلتزم التقارير المالية لشركة الشرق العربي بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS7؛
- يساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي في بيئة التأمين الجزائرية في الرفع من مستوى التقارير المالية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي؛
- التطرق لمتطلبات الإفصاح للأدوات المالية وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7؛
- عرض مختصر لتجربة شركة الشرق العربي للتأمين؛
- تبيان أهمية تطبيق هذه المتطلبات في تعزيز الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين الجزائرية.

4.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج المستخدمة في ميدان المحاسبة حسب الحاجة، حيث قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في إطارها النظري، والمنهج التحليلي فيما تعلق بتحليل نتائج ومؤشرات الشركة موضوع الدراسة.

5.1الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي تبعا لتعدد المتغيرات التي يؤثر فيها، غير أننا سنحاول عرض بعض الدراسات التي تناولت تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 في المؤسسات المالية عموما وشركات التأمين على وجه خاص ومن أهم هذه الدراسات:

– دراسة (العيسى، 2012) بعنوان: مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، تناولت هذه الدراسة تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS7 من خلال إجراء مسح للتقارير والقوائم المالية للبنوك المدرجة في البورصة، وقد توصلت الدراسة إلى التزام البنوك الأردنية بتطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 على الرغم من وجود نوع من التباين بين مستوى الإفصاح من بنك إلى آخر.

– دراسة(زرقط و لباز، 2020) بعنوان: إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية-الإفصاحات"،حيث استخدمت الاستبيان كأداة للدراسة على عينة من البنوك لدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر حسب المعيار IFRS7 وإدارة المخاطر في البنوك، وقد توصلت إلى وجود أثر للإفصاح عن المخاطر على سياسة البنك في إدارة هذه المخاطر، وأنّ الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS7 ينعكس بشكل أفضل على البنك.

وتعتبر هذه الدراسة كامتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية في المؤسسات المالية (بوجه خاص البنوك)، مع تميزها وحسب اطلاعنا بكونها عالجت الموضوع على مستوى شركات التأمين.

6.1 محاور الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكالات الفرعية فقد تمّ تقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي؛
- **المحور الثاني:** المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7(الأدوات المالية: الإفصاحات) وأهمية تطبيقه في بيئة التأمين؛
- **المحور الثالث:**دراسة حالة شركة الشرق العربي للتأمين؛
- **المحور الرابع:**الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في بيئة التأمين الجزائرية؛

2. الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

لقد أصبح موضوع الإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من قبل الهيئات المهنية، من خلال البحث في مقوماته وآثاره ومتطلباته الأساسية التي من شأنها الرفع من مستواه بما يزيد جودة التقارير المالية ويخدم أصحاب المصلحة والمهتمين بالمؤسسة.

1.2 مفهوم الإفصاح:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم القديمة –الحديثة، إذ وإن كان الاهتمام به حديث النشأة إلاّ أنّ الإفصاح المحاسبي كممارسة هي فكرة قديمة، إذ ارتبط تطوره بالتطور في الفكر المحاسبي والمالي.

– يعرف الإفصاح المحاسبي على أنّه: "إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار"(السيد، 2014، صفحة 29).

– الإفصاح المحاسبي هو:"عملية تصميم وإعداد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال الفترة" (الحيالي و.، 2015، صفحة 82).

– كما يعرف الإفصاح المحاسبي على أنّه: "تزويد المستثمرين بالحد الأدنى من المعلومات والتي تمكن من اتخاذ القرارات المناسبة"**(Shehata, 2014, p. 18)**.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنّ الإفصاح المحاسبي هو: "إظهار الكشوف والتقارير المالية لكافة المعلومات الضرورية والتي تعطي صورة صادقة لحقيقة المركز المالي ونتائج المؤسسة في نهاية الفترة المالية".

2.2 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي من بين المواضيع الهامة في المجال المالي والمحاسبي خاصة في سياق ما عرفته الوظيفة المحاسبية من تطورات جوهرية، إذ لم تعد تقتصر على مجرد تسجيل الأحداث المحاسبية وتعدته إلى إيصال المعلومات المالية للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، وما يبرز هذه الأهمية أكثر اهتمام الهيئات الدولية القائمة على مهنة المحاسبة وفي مقدمتها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، من خلال إصداره لمجموعة من المعايير والتي تمثل قواعد وتوجيهات بهدف تعزيز الإفصاح المحاسبي. وتنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال:

– يرفع الإفصاح المحاسبي من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية؛

– الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

– الرفع من كفاءة الأسواق المالية من خلال زيادة الشفافية والإفصاح؛

– الالتزام القانوني بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعل العكس من ذلك فإنّ إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام وعدم الوضوح.

3.2 أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تقسيم الإفصاح إلى:

– **الإفصاح الكامل Full Disclosure:** والمقصود به أن تكون التقارير المالية شاملة وتغطي كل معلومة ذات أثر محسوس على القارئ، وأهمية هذا النوع من أهمية القوائم المالية كركيزة أساسية يستند عليها في اتخاذ القرار، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية، والتي لها تأثير على مستخدميها.

– **الإفصاح العادل Fair Disclosure:**يتضمن هذا النوع هدفا أخلاقيا لضمان معاملة متساوية بين مستخدمي القوائم المالية (ألبياتي، 2007)،وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي إلاّ أنّها لم تصل إلى تحديد المعنى الحقيقي للإفصاح المحاسبي الأمثل والمعايير الكمية التي يمكن من خلالها الحكم على عدالة الإفصاح المحاسبي باعتباره معيارا كيفيا يرتبط بالمجتمع بحد ذاته وعاداته ومعتقداته.

– **الإفصاح الكافي Adequate Disclosure:**إنّ الإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية هو مفهوم واسع ويشمل العديد من العوامل أهمها:(Carcello & Beasley, 2008, p. 494)

– شكل القوائم المالية؛

– ترتيب وتصنيف بنود القوائم المالية؛

– المحتوى المحدِّد لبنود القوائم المالية؛

– المصطلحات والمفاهيم المستعملة في القوائم المالية.

– **الإفصاح الوقائي Protective Disclosure:**يهدف إلى حماية المجتمع المالي خصوصا المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية المفصح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعيّة والحياد والعدالة وغير مضللة لمستخدميها.

– **الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) Informative Disclosure:**جاء هذا النوع من الإفصاح كانعكاس لخاصية الملاءمة والتي تمثل أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعليه فزيادة ملاءمة المعلومة لمستخدمها تتطلب الرفع من مستوى الإفصاح والوصول إلى المستوى التثقيفي.

4.2 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات التالية: (الحيالي ن.، 2007، الصفحات 371–380)

– **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية:**تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة. ويعتبر عامل تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المحاسبي.

– **الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:**يرتبط هذا الركن بمعيار أو خاصية الملاءمة Information Relevance، والمقصود بملاءمة المعلومة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين. غير أنّه وقبل تحديد ما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة لا بدّ من تحديد الغرض الذي تستخدم فيه هذه المعلومة، إذ أنّ معلومة ملائمة لمستخدم في غرض معين قد لا تكون ملائمة لغرض آخر أو مستخدم بديل.

– **طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:**يتمثل الركن الثالث للإفصاح في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير المالية وما تحتويه من قوائم مالية تقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية تعرض في الملاحظات.

– **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إمّا في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها.

3. المعيار الدولي للإبلاغ المالي 7 IFRS (الأدوات المالية: الإفصاحات) وأهمية تطبيقه في بيئة التأمين:

يعتبر هذا المعيار أحد نقاط التحول الهامة في الفكر المحاسبي، والذي كرّس لخاصية الملاءمة في المعلومات الواردة في التقارير المالية ورفع من جودتها الاستخداميّة، وقد جاء هذا المعيار كمحاولة لتبسيط المفاهيم المتعلقة بالإفصاح عن الأدوات المالية.

1.3 نبذة عن المعيار:

تماشيا مع سياسة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى الرقي بالممارسة المحاسبية، فقد قام المجلس سنة 2002 بتبني مشروع لتطوير الإفصاح في البيانات المالية للمؤسسات المالية والكيانات المماثلة، من خلال استبدال معيار المحاسبة الدولي IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة.

وفي 22 يوليو 2004 تمّ ترسيم هذا المشروع من خلال إصدار مسودة للإفصاح عن الأدوات المالية، ليتم بعد ذلك إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 تحت اسم الأدوات المالية: الإفصاحات. وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS32 الأدوات المالية، والمعيار IAS30 الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة(Muthupandian, 2008, p. 01).

2.3 نطاق تطبيق المعيار:

يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت ولكل أصناف الأدوات المالية باستثناء:(حميدات و النخالة، 2014، صفحة 511)

– الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة؛

– ومنافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين؛

- العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS3؛
- عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4؛
- كما لا يشمل نطاق المعيار الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS2.

3.3 هدف المعيار:

يهدف المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية بما يسمح لمستخدمي القوائم المالية من تحقيق الهدفين:(Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 371)

- تقييم أهمية الأدوات المالية في قائمة الميزانية وقائمة الدخل للمؤسسة؛
- تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة؛
- سياسة المؤسسة في إدارة المخاطر.

4.3 متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS7:

حدد المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7 الخطوط العريضة للإفصاح عن الأدوات المالية مع ترك بعض الحرية في عرض البيانات في القوائم المالية من خلال إتاحة بدائل لعرض المعلومات التي تتعلق بالأدوات المالية، وفيما يلي أهم الإفصاحات التي تضمنها نص المعيار:

- **أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء:** يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمتي المركز المالي والدخل.
- **الإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية):** يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 إمّا في الميزانية أو في الإيضاحات:(حميدات و النخالة، 2014، الصفحات 512-513)

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، مع بيان الجزء المحتفظ به بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة؛
- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق؛
- أصول مالية معدة لغرض البيع؛
- القروض والذمم؛
- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حسب تصنيفها مخصصة بالقيمة العادلة أو محتفظ بها للمتاجرة؛
- المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

- **الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** يتعين على المنشأة الإفصاح عن:(حميدات و النخالة، 2014، صفحة 513)

- الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الاحتفاظ القروض والذمم؛
- مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أيّة أدوات مالية مشابهة تقلل من الحدود القصوى لمخاطر الائتمان؛
- مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم الناتج عن التغيرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية، ومقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان.

- **الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** ويتضمن ما يلي:(Kirk, 2009, p. 433)

- مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الناتج عن التغير في مخاطر الائتمان؛
- الفرق بين القيمة الدفترية (المسجلة) والقيمة التعاقدية للمطلوبات المالية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق.

– **إعادة التصنيف:** يترتب على إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة أو العكس الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية التي أعيد تصنيفها وأسباب ذلك.

– **إلغاء الاعتراف بالأصل المالي:** يتعين على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي المتنازل عنه للغير، وطبيعة مخاطر وعوائد ملكيته.

– **الضمانات:** يوجب معيار الإبلاغ المالي IFRS7على المؤسسة الإفصاح عن:

- القيمة المسجلة للأصل المالي والمرهونة كضمان للمطلوبات والالتزامات المحتملة؛
- الشروط المتعلقة بعملية الرهن.

– **متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية:** يوجب المعيار الإفصاح عن بنود الدخل، المصروف، الربح والخسارة، إمّا في القوائم المالية أو الإيضاحات وكما يلي:(حميدات و النخالة، 2014، صفحة 514)

- صافي المكاسب أو الخسائر الناجمة عن:
  - الأصول والمطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛
  - الأصول المالية المعدة للبيع مع بيان مبلغ الربح أو الخسارة المعترف به ضمن كل من حقوق الملكية أو الأرباح والخسائر؛
  - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛
  - القروض والذمم؛
  - المطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- إجمالي دخل ومصروف الفائدة (محسوبا باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعالة) للأصول والمطلوبات غير المقاسة القيمة العادلة.
- إيرادات ومصاريف الأتعاب المقبوضة والمدفوعة (عدا تلك المدرجة في احتساب معدل الفائدة الفعال) الناشئة من:
  - الأصول والمطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛
  - الأتعاب المتعلقة بإدارة الأنشطة الاستثمارية المنفذة نيابة عن العملاء.
- دخل الفائدة الناتج من تدني الأصول المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS39.
- مبلغ خسارة التدني لكل فئة من فئات الأصول المالية.

– **الإفصاحات الأخرى:** يتعين على المنشأة الإفصاح عن الطرق وأساليب القياس المحاسبي والسياسيات المحاسبية.

– **محاسبة التحوط:** نص معيار المحاسبة الدولي IAS39 على أساليب للتحوط وهي: تحوط القيمة العادلة، وتحوط التدفقات النقدية، وتحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، وبالتالي فالمعيار IFRS7 ركز على ضرورة الإفصاح بشكل منفصل عن كل نوع.

– **متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي:** تتمثل فيما يلي:(حميدات و النخالة، 2014، صفحة 515)

- الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة؛
- وصف لأي عملية تمّ التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها؛
- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة؛
- المبلغ المحول من قائمة الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.

- **القيمة العادلة:** يستوجب نص المعيار الإفصاحات التالية للقيمة العادلة والتي تخص:(Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 367)

- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والمطلوبات المالية بشكل يمكن من مقارنة تلك المعلومات مع القيم المسجلة بالميزانية؛
- طرق وأساليب تحديد القيمة العادلة، وهل تمّ الاعتماد في تحديد قيمتها الأسلوب المباشر من خلال الأسعار المنشورة في سوق مالي نشط، أن أنها كانت من خلال أساليب التقييم.

يكون الإفصاح عن القيمة العادلة غير مطلوب إذا كانت:

- القيم الدفترية تقترب من القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية؛
- الاستثمارات في الأدوات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق والتي تمّ قياسها بالتكلفة طبقا لمتطلبات IAS39؛
- العقود ذات الميزة التشاركية المذكورة في نص المعيار IFRS4 والتي لا يمكن قياس قيمها بموثوقية.

- **المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية:** يتعين تقديم الإفصاحات اللازمة للمستخدمين لتمكنهم من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية المحتمل التعرض لها (مخاطر ائتمان، سيولة، سوق)(Kirk, 2009, p. 437).

- **الإفصاحات النوعية والكمية:** يتعين على المنشأة الإفصاح في التقارير المالية لكل من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية عما يلي:(Alibhai, 2019, p. 707)

- التعرض للمخاطر وكيف تنشأ؛
- الأهداف والسياسات والعمليات لإدارة هذه المخاطر والأساليب المستخدمة لقياسها؛
- يجب الإفصاح أي تغيير يحدث أي عنصر من العنصرين السابقين.

- **الإفصاح لكل نوع من أنواع المخاطر:**

كما يستوجب المعيار تقديم إفصاحات لكل نوع من أنواع المخاطر وفق ما يلي:

- الإفصاح لكل نوع من أنواع الأدوات المالية عن المبالغ للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي قد تتعرض له المنشأة والضمانات الموجودة بحوزة المنشأة؛
- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات وكيفية إدارة مخاطر السيولة؛
- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق والأساليب المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الدخل وحقوق الملكية.

5.3 أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 في بيئة التأمين:

يتميز نشاط **شركات** التأمين بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من الأنشطة التجارية والخدمية الأخرى، ونظرا لهذه الخصوصية فقد أولى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتماما كبيرا بهذا النوع من الشركات من خلال إصدار معايير تتوافق ونشاطها.

غير أنّ هناك معايير أخرى تشترك شركات التأمين مع غيرها من المؤسسات الأخرى من حيث التطبيق، كمعيار المحاسبة الدولي IAS1، والمعيار IAS7، ومعياري الأدوات المالية IFRS7 وIFRS9...الخ

وعلى اعتبار أنّ الأدوات المالية تمثل أحد أهم بنود القوائم المالية لشركات التأمين، في ظل الإقبال المتزايد منها على استثمار فوائضها المالية في اقتناء أسهم وسندات ومشتقات مالية أخرى، فقد وجب عليها الالتزام بما جاء من إرشادات وتوجيهات تخص محاسبة الأدوات المالية.

إنّ تطبيق معيار الإبلاغ المالي في شركات التأمين يمكنها من:

– تعزيز الإفصاح المحاسبي لشركات التأمين من خلال تبني معيار الإبلاغ المالي IFRS7 يوفر معلومات مالية شفافة وعلى مستوى عال من الموثوقية، ولها الأثر الكبير في الرفع من كفاءة السوق المالي، كما تساعد المستثمرين، المقرضين، وغيرهم من المستخدمين على تقييم المركز المالي ونتائج أعمال الشركة؛

– يساهم تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 في تعزيز إرساء مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز مبدأي الإفصاح والشفافية، كما أنّه يمكن من المساهمة في علاج ظاهرة الاحتيال المالي والتي زادت ممارساتها في بيئة التأمين بشكل خاص؛

– إنّ استجابة الوظيفة المحاسبية في شركات التأمين لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي IFRS7 من شأنه أن يعطي صورة واضحة للملاك والمستثمرين حول طبيعة ونجاعة سياسة الاستثمار التي تتبعها إدارة الشركة؛

– يتيح تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 الاطلاع على سياسات وطرق إدارة المخاطر التي تعترض شركات التأمين.

4. دراسة الحالة: شركة الشرق العربي للتأمين

بعد أن تناولنا أهم متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7، فسنحاول في هذا المحور دراسة مدى استيفاء شركة الشرق العربي للتأمين لهذه المتطلبات من خلال دراسة مضمون التقرير المالي للشركة وما حواه من قوائم مالية وإفصاحات مكملة.

1.4التعريف بالشركة موضوع الدراسة:

شركة الشرق العربي للتأمين هي شركة مساهمة عامة تأسست سنة 1996، وهي شركة مدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية منذ أكتوبر 2013، تنشط بسوق التأمين بالمملكة الأردنية الهاشمية وهي تتصدر شركات التأمين الأردني من حيث الحصة السوقية وصافي الأرباح(موقع مجموعة الخليج للتأمين). تخضع شركة الشرق العربي للتأمين لسيطرة شركة الخليج للتأمين وبنسبة 90.45%.

وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالشركة لسنة 2018، علما أنّ المبالغ التي تضمنها التقرير المالي جاءت بالعملة المحلية وقد تمّ تحويلها إلى الدولار الأمريكي باعتماد سعر الصرف المسجل بتاريخ 2018/12/31 وهو:

1دينار أردني=1.4035دولار أمريكي.

الجدول 1: توزع أقساط وتعويضات التأمين على فروع التأمين في شركة الشرق العربي للتأمين لسنة 2018

توزع أقساط التأمين	الأقساط	%	التعويضات	%
أقساط التأمين البحري	1.450.611	1.21	416.523	0.43
أقساط تأمين الحرائق	11.056.882	9.24	4.056.589	4.18
أقساط الفروع الأخرى والمسؤولية والطيران	7.615.938	6.37	1.539.061	1.59
أقساط تأمين السيارات	27.900.616	23.32	29.157.094	30.04
أقساط التأمين الصحي	71.600.432	59.85	61.896.328	63.76
المجموع	119.624.479	100	97.065.595	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة الشرق العربي للتأمين لسنة 2018.

من خلال الجدول السابق يلاحظ أنّ شركة الشرق العربي للتأمين تقدم خدمات في فروع التأمين المختلفة باستثناء التأمين على الحياة، وقد استحوذت على مكانتها في سوق التأمين الأردني بإجمالي أقساط تأمين يقدر بأكثر من 119 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 19.5% موزعة على كل من (التأمين البحري، تأمين الحرائق، تأمين المسؤولية المدنية والطيران، تأمين السيارات)، كما يلاحظ أنّ غالبية الأقساط المكتتبة متأتية من فرع التأمين الصحي وبنسبة 59.85% .

أمّا فيما يخص التعويضات فقد تحملت الشركة ما يعادل 67 مليون دولار أمريكي، تتوزع بنسب متفاوته بين فروع التأمين حيث سددت الحصة الأكبر من التعويضات في فرع التأمين الصحي بما يقارب 62 مليون دولار وبنسبة 63.76% من إجمالي التعويضات، ويليه المطالبات على تأمين السيارات بمبلغ يتجاوز 29 مليون دولار أمريكي وبنسبة 30.34%، ثم تأتي المطالبات على باقي فروع التأمين الأخرى وبنسب قليلة تتناسب وأقساط التأمين فيها.

2.4القوائم المالية:

تضمن التقرير المالي للشركة لسنة 2018 إضافة إلى القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) ملحق بإيرادات الاكتتاب ومصاريف التعويضات وأرباح (خسائر) الاكتتاب لأعمال التأمين العامة، وإيضاحات أخرى حول القوائم المالية.

3.4الاستثمارات في الأدوات المالية:

توزعت الاستثمارات المالية لشركة الشرق العربي للتأمين وفق ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول 2: توزيع الاستثمارات المالية لشركة الشرق العربي بتاريخ 2018/12/31

الاستثمارات المالية	المبلغ	%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7.089.347	67.15
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	3.468.509	32.85
مجموع الاستثمارات المالية	10.557.856	100
ودائع الشركة لدى البنوك	66.063.340	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قائمة المركز المالي لشركة الشرق العربي للتأمين لسنة 2018.

من خلال الجدول (02) يلاحظ أن مؤسسة الشرق العربي للتأمين وفي إطار ممارستها لسياسة استثمار فوائضها المالية فقد بلغ مجموع استثماراتها المالية بتاريخ 2018/12/31 ما يفوق 10.5 مليون دولار أمريكي، وقد صنفت هذه الموجودات وفق مقتضيات معيار الإبلاغ المالي IFRS9 إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبمبلغ تجاوز 7 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 67.15%، وموجودات مالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ قارب 3.5 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 32.85%، في حين بلغت ودائع الشركة لدى البنوك أكثر من 66 مليون دولار أمريكي.

إنّ المعطيات السابقة تزيد من الحاجة لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية لشركة الشرق العربي للتأمين من خلال الالتزام بالمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7.

4.4السياسات المحاسبية:

فيما يخص السياسات المحاسبية المطبقة فقد تضمن التقرير المالي للشركة الإفصاحات: (التقرير المالي السنوي الواحد والعشرون، 2018)

- تمّ إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ووفقا للقوانين المحلية
- تمّ إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ 2018/12/31.
- تتبع الشركة نفس السياسات المحاسبية التي اتبعت بتاريخ 2017/12/31 باستثناء تطبيق التعديلات التي جاءت نتيجة للتطبيق الجديد لمعايير الأدوات المالية.

وقد كان لتطبيق معياري الإبلاغ المالي IFRS7 وIFRS9 الأثر التالي على بنود القوائم المالية وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 2: أثر التغيير في السياسات المحاسبية على بنود القوائم المالية لشركة الشرق العربي للتأمين بتاريخ:2018/12/31

العنصر	الحالة السابقة	إعادة التصنيف	الحالة الجديدة
خسائر متراكمة	(4.762.801)	88.051	(4.674.750)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل	10.368.615	(10.368.615)	-
احتياطي القيمة العادلة	-	(88.051)	(88.051)
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	10.368.615	10.368.615
المجموع	5.605.814	-	5.605.814

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات التقرير المالي لشركة الشرق العربي للتأمين لسنة 2018

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أنّ التزام شركة الشرق العربي للتأمين بما جاءت به معايير الإبلاغ المالي والتي تخص الأدوات المالية لم يكن له أثر جوهري على بنود القوائم المالية، وقد اقتصر هذا الأثر على:

– تخفيض مبلغ الخسائر المتراكمة بمبلغ 88.051 وإدراج هذا المبلغ كاحتياطي القيمة العادلة؛

– إعادة تصنيف كل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

5.4الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة:

يشير التقرير المالي للشركة على عدم وجود فوارق جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ 2018/12/31.

6.4الإفصاحات المتعلقة بإدارة المخاطر:

يستوفي التقرير المالي لشركة الشرق العربي للتأمين متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 بخصوص الإفصاح عن المخاطر، إذ يقدم التقرير المالي صورة عن استراتيجية الشركة في إدارة المخاطر، وتتولى إدارة الشركة التنفيذية الرقابة على المخاطر بالتعاون مع دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي، وتشمل هذه المخاطر: المخاطر المالية بما فيها أسعار الفائدة، مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال، ومخاطر الأعمال الخاصة بالتأمين وإعادة التأمين.

7.4 تحليل نتائج دراسة الحالة:

من خلال ما تمّ تناوله فيما يتعلق بدراسة الحالة والتي تمحورت حول مدى التزام التقارير المالية لشركة الشرق العربي بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية وفق ما جاء في المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS7، حيث يتضح أنّ المؤسسة أولت اهتماما كبيرا لتطبيق المعيار وفق ما يخدم الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال:

– الإفصاح عن الاستثمارات المالية بما في ذلك ودائع الشركة لدى البنوك؛

– تصنيف الأصول والمطلوبات المالية وفق ما نصت عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية؛

– الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية، وأثر التغيير في هذه السياسات نتيجة التبني الجديد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وخصوصا معياري الأدوات المالية IFRS7 وIFRS9؛

– تضمن التقرير المالي وصفا لنوع وحجم المخاطر التي تواجه الشركة في إطار ممارستها لنشاطها، وسياسة الاستثمار فيها؛

– كما أفصحت الشركة على عدم وجود فروق جوهرية بين القيمة العادلة لأدواتها المالية وبين قيمها الدفترية، وهو ما تضمنه نص المعيار.

5. أهمية الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في بيئة التأمين الجزائرية:

على الرغم من أنّ النظام المحاسبي المالي جاء كاستجابة لتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر بنظيرتها على المستوى الدولي من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، إلاّ أنّه لم يأخذ بكل ما جاء في هذه المعايير، وتعتبر محاسبة الأدوات المالية أحد أوجه القصور في النظام المحاسبي المالي على الرغم من مرور عشرية كاملة منذ تطبيقه.

وعلى الرغم من كل المشاكل التي عرفها النظام المالي والمصرفي في الجزائر في ظل إصلاح النظام المحاسبي فلم تكن البنوك وشركات التأمين بمنأى عن الإصلاح المحاسبي، والذي من مميزاته أنّه راعى خصوصية هذا القطاع من خلال القيام ببعض التغييرات على آلية العمل المحاسبي لتتوافق والأهداف المرجوة من هذا الإصلاح وذلك من خلال:

– النص التنظيمي رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛

– النص التنظيمي رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18 والمتضمن شروط إعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية؛

– التعليمة رقم 89 الصادرة عن وزارة المالية (المجلس الوطني للمحاسبة) المحددة لبنية مدونة حسابات التأمين والقوائم المالية.

ومن خلال دراسة النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي والمعايير التي تحكم الأدوات المالية فإننا نجد:

– تقوم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بتطبيق بعض المعايير المحاسبية بصفة غير مباشرة أي بالرجوع إلى النصوص القانونية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي SCF وخصوصا الإشعار رقم 89 الصادر بتاريخ 10 مارس 2011 عن المجلس الوطني للمحاسبة CNC، والمتعلق بعرض مدونة الحسابات والقوائم المالية والذي يلزم هذه الشركات بعرض كل من قائمة الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق القوائم المالية؛

– إضافة إلى الإشعار رقم 89 فشركات التأمين ملزمة بالتقيد بالنصوص القانونية المحددة لأساليب التقييم وقواعد سير الحسابات التي تشترك شركات التأمين في تطبيقها مع باقي المؤسسات الأخرى ...الخ؛

– تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا مفاهيميا حدد من خلال مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية وتصنيفاتها وهو الإطار الذي يقترب إلى حد ما مما جاء في نص معيار الإبلاغ المالي IFRS7؛

– تناول النظام المحاسبي المالي تصنيف الأصول والخصوم المالية، حيث صنف الأصول المالية إلى أربعة أصناف هي: أصول مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات، التوظيفات التي تمّ حيازتها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض وديون مقدمة، أصول جاهزة للبيع، كما تمّ تصنيف الخصوم المالية إلى صنفين هما: خصوم مالية تمّ حيازتها لغاية إجراء الصفقات وخصوم مالية أخرى.

– تناول النظام المحاسبي المالي طرق قياس وتقييم الأدوات المالية، وهي الطرق التي تتماشى إلى حد كبير مع ما جاء في معيار المحاسبة الدولي IAS39، غير أنّه وعلى الرغم من إحلال المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS9 محل هذا المعيار ومعالجته لمختلف مكامن القصور التي جاءت بمعيار المحاسبة الدولي، إلاّ أنّ نصوص النظام المحاسبي لم تتماش مع الطرح الجديد لمحاسبة الأدوات المالية؛

– هناك قصور في النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالقيمة العادلة، فعلى الرغم من أنّه نصّ على وجود طريقتين لتقييم الأدوات المالية وهما: التقييم بالقيمة العادلة أو التكلفة المهتلكة، إلاّ أنّ الواقع يثبت أنّ تطبيق الطريقة الأولى من الصعوبة بما كان في ظل عدم إمكانية تحديد قيمتها بموثوقية؛

– تناول نص معيار الإبلاغ المالي IFRS7 مسألة الإفصاح عن المخاطر التي تواجه المنشأة نتيجة التعامل بالأدوات المالية وهو ما أغفلته النصوص المنظمة للنظام المحاسبي المالي SCF؛

– فيما يخص محاسبة التغطية (التحوط) فقد خصص النظام المحاسبي المالي حسابا واحدا ضمن الحسابات المالية وهو الحساب 52 التعامل بالمشتقات المالية (عقود الخيارات، العقود المستقبلية...)، وهو ما يعتبر أحد جوانب القصور في هذا النظام مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة الدولية.

6. خاتمة:

تكمن أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية باعتبارها الممارسة التي تمكن من إظهار بنود القوائم المالية بقيمتها الواقعية، وقد اصطدم تطبيق الإرشادات والتوجيهات التي أقرتها المرجعية المحاسبية الدولية على أرض الواقع بعدة عراقيل على الصعيدين المحلي والدولي.

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها هيئات المحاسبة لتبسيط وتسهيل تطبيق محاسبة الأدوات المالية، والتي كللت بإصدار معياري الإبلاغ المالي IFRS7 وIFRS9، ليحل الأخير محل معيار المحاسبة الدولية IAS39 ويكمل الأول ما جاء به المعيارIAS32، لما شابهما من تعقيدات عجزت الكثير من المحاسبات المحلية على فهمها وتطبيقها.

ومن خلال ما سبق تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان فيما يلي:

– تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 يمكن المستثمرين والمستخدمين الآخرين من الحصول على معلومات تتسم بالمصداقية والموثوقية؛

– إذا كان تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS7 مهم في المؤسسات التجارية والخدمية فإنّ تطبيقه في شركات التأمين أكثر أهمية خاصة في ظل بيئة المخاطر التي تعمل بها هذه الشركات، خاصة أنّه يقدم صورة واضحة عن طبيعة وحجم المخاطر التي تعترضها نتيجة الاستثمار في الأدوات المالية؛

– تستجيب شركة الشرق العربي للتأمين لمقتضيات الإفصاح التي أقرها معيار الإبلاغ المالي IFRS7، إذ تعتبر الشركة أنّ الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي من أهدافها وذلك من خلال تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية؛

– ساهم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 في شركة الشرق العربي للتأمين في تقديم صورة واضحة لمستعملي التقرير المالي عن نوع وحجم المخاطر التي تعترض الشركة ؛

– تناول النظام المحاسبي المالي في الجزائر إجراءات القياس والمعالجة المحاسبية للأدوات المالية لكنّه لم يعط مسألة الإفصاح عن هذه الأدوات الحيز الذي خصصه معيار الإبلاغ المالي IFRS7؛

– يرتبط الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية وفق ما جاء في معيار الإبلاغ المالي IFRS7 بتطبيق مفهوم القيمة العادلة، غير أنّ تطبيق هذا المفهوم في الجزائر يتسم بالصعوبة ومآل ذلك غياب سوق مالي كفء قادر على توفير معلومات موثوقة؛

– حتى يتماشى النظام المحاسبي المالي مع المستجدات في البيئة المحاسبية الدولية فإنّه يتعين على الهيئات القائمة على مهنة المحاسبة في الجزائر تطوير نصوص النظام المحاسبي المالي وفقا للتغيرات التي تعرفها معايير المحاسبة الدولية وخصوصا فيما يتعلق بالأدوات المحاسبية والإفصاح عنها.

وبناءً على هذه النتائج يمكن أن نقترح جملة من التوصيات أهمها:

– من خلال تحليل المتطلبات التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي IFRS7 يلاحظ أنّ هذه المتطلبات مازالت تحتاج إلى شرح وتفسير حتى يتسنى تطبيقها والوصول إلى الأهداف المرجوة من قبل الهيئات المهنية وعليه نوصي بضرورة عقد ندوات تكوينية ومحاولة الاحتكاك بالدول الرائدة في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية؛

– ضرورة الرفع من دور وكفاءة السوق المالي في الجزائر وهو ما يسهل من عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وخصوصا المعايير التي ترتبط بمفهومي الأدوات المالية والقيمة العادلة؛

– يتعين على الهيئات القائمة على مهنة المحاسبة في الجزائر ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية إذ أنّ هذا النظام لا يستجيب للتغيرات الحاصلة في مهنة المحاسبة على المستوى الدولي.

7. قائمة المراجع:

1.7 قائمة المراجع العربية:

- ابراهيم جابر السيد، *الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبيّة، دار غيدار للنشر والتوزيع*، (عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014).
- *شركة الشرق العربي للتأمين، التقرير المالي السنوي الواحد والعشرون*، عمّان: مجموعة الخليج للتأمين، 2018.
- جمعة حميدات و ابراهيم النخالة، *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert*،(عمّان: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014)
- غازي عبد العزيز ألبياتي، *الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية*. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد02، العدد (02)، 2007.
- فايزة زرقط، و الأمين لباز، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية–الافصاحات–". *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،المجلد 13، العدد* (01)، 2020.
- *مجموعة الخليج للتأمين، موقع مجموعة الخليج للتأمين*، تاريخ الاسترداد 20 08، 2020، من https://www.gig.com.jo/Page/157/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86
- وليد ناجي الحيالي، *حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي*،(عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015).
- وليد ناجي الحيالي، *نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة*،(الدنمارك: منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007).
- ياسين أحمد العيسى، مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات دراسة ميدانية على البنوك الأردنية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد 08، العدد* (01)، 2012.

2.7 قائمة المراجع الأجنبية:

- Alibhai, S, *Interpretation and Application of IFRS Standards, Wiley*, (USA: Wiley, 2019).
- Carcello, J. V. & Beasley, M. S, *GAAS Guide 2009: A Comprehensive Of Standards For Auditing Attestation Compilation and Review, CCH's*, (Chikago: CCH's Copyright, 2008).
- Kirk, R,*IFRS: A Quick Reference Guide, CIMA*,(Great Britain: CIMA Publishing, 2009).
- Mirza, A. A., Holt, G. J., & Orrell, M.,*International Financial Reporting Standards-Workbook and Guide, wiley*, (London: Wiley, 2006).
- Muthupandian, k. s, IFRS7 Financial Instruments : Disclosures- A Closer Look, *The Management Accountant Journal, V 43, N* (04), 2008.
- Shehata, N. F, Theories and determinants of Voluntary Disclosure,*Accounting and Finance Research, V03, N* (01),2014.